

المحور السادس: إجراءات تدقيق البيانات المالية في البنوك.

تتأثر إجراءات التدقيق المتعارف عليها عند تدقيق البيانات المالية لبنك تجاري بطبيعة النشاط، حيث أن أنواع أدلة الاثبات تختلف في البنوك التجارية عن باقي المؤسسات الاقتصادية وذلك برغم من ثبات أهداف أدلة وأعمال التدقيق.

1. إجراءات تدقيق النقدية في البنك:

تعتبر عمليات النقدية أساس كل البنوك، هذا لأن كل الأنشطة البنكية يتم تنفيذها من خلال القبض أو الدفع لمبالغ نقدية وتهدف تدقيق النقدية في البنك إلى ما يلي:

- التأكد من الوجود الفعلي ومطابقته بالرصيد الدفترى بتاريخ الجرد والوقوف على أية فروقات؛
 - التأكد من أن الوجود الفعلي في حدود تسقيف البنك؛
 - التأكد من أن الوجود الفعلي في حدود المبالغ المؤمن عليها.
- وتقوم إجراءات تدقيق النقدية في البنك على ما يلي:
- جرد موجودات الصندوق وتدوينها على كشف مستقل وحصر كل مدفوعات ومقبوضات الصندوق بموجب مستندات تؤيد ذلك.

- تحضير محضر بنتائج الجرد يصادق عليه المدقق وأمين الصندوق.

ويتطلب التدقيق في النقدية تقييم صحيح لكل إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالصندوق من خلال ما يلي:

- حماية القيم: وضع مثلاً آلة للتصوير؛ غلق جيد للأبواب البنك والصندوق؛ الخ
 - تخفيض منافذ الاقتراب من القيم: كتحصيل دخول الصندوق لأمين الصندوق وأعوان الأمن فقط.
 - تأمين البنك من كل المخاطر: السطو؛ الاحتيال؛ الخ
 - المحافظة دوماً على نسبة ثابتة من الاحتياطات النقدية.
- كما أنه ولأجل ضمان فعالية الرقابة الداخلية الخاصة بعمليات الصندوق لابد من توافر الشروط التالية:
- أ. الفصل بين المهام والوظائف غير المتجانسة: المصادقة؛ التنفيذ؛ المراقبة.
 - ب. مراقبة أسعار العملات الأجنبية: للتخفيض من فوارق إعادة التقييم وتقادي التلاعب والمناورة لأسعار الصرف وتغطية مخاطر الصرف الخاصة بالشيكات الدولية.
 - ج. مراقبة مستمرة لعمليات الصندوق: من خلال ما يلي:
 - العد اليومي للصندوق وإجراء التقارب مع القوائم الآلية والمحاسبية.
 - البحث عن مصدر الفوارق في الصندوق وفي حالة ما إذا كان الفرق مستمراً فلا بد من التدقيق والفحص من قبل خلية المراجعة الداخلية الكشف عن الأسباب.
 - د. تسجيل محاسبي صحيح ودقيق: من خلال:
 - تسجيل يومي للعمليات: لابد من وجود دفاتر تسجيل يومي لكل التحركات المالية الحاصلة في الصندوق، بينما إذا كان البنك مجهزاً بنظام معلوماتي فإن العمليات تسجد تدريجياً وبالتوالي.

-تقييم صندوق العملات الأجنبية: فهو يحتاج إلى إعادة تقييم شهريا على الأقل ولا بد من تحميل النتائج المحققة من عمليات الصرف وذلك مقارنة بحجم الصفقات والمبادلات.

بالإضافة إلى فحص النتائج غير العادية والتي غالبا ما تكون نتيجة عدم تطبيق الأسعار الحقيقية للبنك (خطأ أو عمدا) أو أخطاء أثناء التسجيل المحاسبي.

- مراقبة عمليات خارج الصندوق: ونقصد بها عمليات السحب والدفع لقيم نقدية والتي لم تخضع لتسجيل محاسبي، وهو غالبا ما يفسر الفروق الحاصلة بين موجودات الصندوق والأرصدة المحاسبية.

إن عمليات خارج الصندوق قد تكون عادية، خاصة عندما تظهر عمليات جديدة بين فترة الإقفال المحاسبي للصندوق وغلق أبواب البنك، ولأسباب تجارية لا يمكن رفض تنفيذها.

2. إجراءات تدقيق القروض:

تتأثر عملية تدقيق القروض بحجم البنك بشكل عام، ففي البنوك الصغيرة يكون من السهل القيام بعملية المراجعة لعدد كبير من ملفات القروض والتسهيلات، على عكس ذلك لما يكون البنك كبير الحجم حيث تنتشعب أعماله ويزيد عدد فروعها، ما يتطلب وجود إدارة متخصصة تتولى مهمة المراجعة بشكل منهجي ومنظم، مع ضرورة تحديد المهام التي تقوم بها إدارة مراجعة القروض وتحديد إجراءات عمل هذه الدائرة وصلاحياتها والتقارير التي تعدها ودوريتها.

ويمكن توضيح خطوات مراجعة القروض في البنوك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08) : خطوات مراجعة القروض

المرحلة	الإجراءات
مراجعة القروض قبل منحها	الهدف منها هو مساعدة المسؤول عن القروض في صياغة هيكل إتفاقية القرض قبل منحه، وبالتالي فهي تعطي مجموعة من المساعدات الفنية حول: - التحقق من مدى اتفاق منح القرض مع السياسة الائتمانية للبنك؛ - مراجعة نتائج التحليل المالي التي أجريت في إدارة المعلومات الائتمانية؛ - المقارنة بين منح القروض ومتطلبات السياسة الإقراضية؛ - المساعدة في هيكلة تفاصيل القرض وتوثيقه بالمستندات اللازمة؛ - تقييم التدفق النقدي للقرض أي تقييم مدى ملائمة الأرباح الناتجة عن القروض وجدولة تسديدها، وتحديد مصادر وطرق التسديد.
مراجعة القروض بعد منحها	هذه المراجعة تكون مستمرة خلال فترة القرض، ويمكن إعطاءها أهمية خاصة للقروض التي تريد قيمتها عن حدود معينة، بأن تخضع لمراجعة دائمة والتي تقل عن ذلك تخضع لمراجعة دورية، في حين يخضع ما عدا ذلك لمراجعة عشوائية. في هذه المرحلة تستهدف المراجعة الداخلية للقروض ما يلي: - تشخيص أوجه الابتعاد بين التنفيذ الفعلي للقرض والمخطط له، وأي خرق لتعليمات أو لسياسة البنك الإقراضية الإجراءات التصحيحية؛ - الكشف المبكر على مخاطر القروض المتعثرة؛ - تصنيف القروض الممنوحة، إذ توضع بعض القروض في قائمة تحت المراقبة خاصة إذا توفرت إشارات عن تعثر بعضها.
المراجعة الاستثنائية للقروض	هي مراجعة لقرض معين، بسبب ما تشعر به إدارة القروض من احتمال نشوء صعوبات بشأن تسديد القروض المستحقة، التي قد تنشأ بسبب الظروف الاقتصادية العامة للمقترض، أو بسبب صعوبات قطاعية أو جغرافية خاصة بالمقترض أو هذه العوامل مجتمعة.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: فضيلة بوطورة وآخرون، دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة

المخاطر في البنوك التجارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 3، 2016، جامعة الجلفة، الجزائر، ص ص 21، 22.

ويمكن تلخيص إجراءات التدقيق لأهم البيانات المالية للبنوك في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): إجراءات التدقيق لأهم البيانات المالية في البنوك

البيانات	الهدف من تدقيقها	إجراءات التدقيق
النقدية	- التأكد من الوجود الفعلي ومطابقته بالرصيد الدفترى بتاريخ الجرد والوقوف على أية فروقات. - التأكد من أن الوجود الفعلي في حدود تسقيف البنك. - التأكد من أن الوجود الفعلي في حدود المبالغ المؤمن عليها.	- جرد موجودات الصندوق وتدوينها على كشف مستقل وحصر كل مدفوعات ومقبوضات الصندوق بموجب مستندات تؤيد ذلك - تحضير محضر بنتائج الجرد يصادق عليه المدقق وأمين الصندوق.
محفظة الأوراق المالية	- التأكد من الأرصدة النقدية للأوراق المالية تعبر بصدق عن الموجودات الفعلية من الأوراق المالية. - التأكد من أن أرباح وخسائر وفوائد الأوراق المالية قد سجلت بالكامل.	- إعداد كشوف تفصيلية بتوظيفات مماثلة للبنك في الأوراق المالية ومطابقة مجاميع كل نوع من الأرصدة الخاصة به. - التأكد من ملكية البنك للأوراق المالية بالاطلاع على الشهادات المؤيدة. - جرد الأوراق المالية بحضور الموظفين
الأوراق التجارية (الكمبيالات)	- التأكد من الوجود الفعلي للكمبيالات. - التأكد من ملكيتها ومن إمكانية تحصيلها - التأكد من صحتها القانونية والموضوعية - التأكد من عدم تجاوز التسقيف بالنسبة للكمبيالات المخصصة.	- جرد الكمبيالات ومقارنتها بأرصدة البنك. - إرسال مصادقات للجهات المودعة لديها. - اختبار صحة العمليات الحسابية للفوائد والعمولات .
المخصصات	- التأكد من كفايتها للغرض الذي احتسبت لأجله - التأكد من صحة الطرق المحاسبية المتعارف عليها في ذلك و أنها بموجب القوانين السارية.	- دراسة اقساط الاهتلاك ويمكن لجوء المدقق للخبراء. - التأكد من الثبات في حساب الأقساط و تحديد التفاوت إن وجد.
الاحتياطات	- تقادي المخاطر البنكية. - إلزام البنوك بالرقابة البنكية (الاحتياطي الإلزامي المفروض من البنك المركزي)	- التأكد من أن حساب الاحتياطات يتماشى مع القوانين السارية، و انه قد تم بالرجوع للمعايير المتعارف عليها.
القروض والسلف	- إثبات حقوق البنك قانونيا وموضوعيا.	- مطابقة مجموع أرصدة حساباتها مع إجمالي كل من هذه الحسابات في الدفتر الكبير. - الاطلاع والمراجعة المستندية. - إرسال مصادقات لعملاء البنك. - اختبار عينة من عملاء البنك ذات المبالغ الكبيرة قانونا ومحاسبيا.
المصروفات المستحقة	- التأكد من صحة التزام البنك بها و فترتها و من صحة أرصدها.	- طلب كشف تفصيلي لها وتدقيق هذه المستحقات مع المستندات المؤيدة لها. - مراجعة قيود التسوية و الطرق المحاسبية.
الإيرادات المقبوضة	- التأكد من صحة هذه الإيرادات و جديتها و من صحة توجيهها المحاسبي.	- تنظيم كشف تفصيلي لها و مراجعة قيود تسويتها و مطابقتها بالمستندات المؤيدة لها.

المصدر: شرف الدين نوي، عمر أقاسم، دور التدقيق البنكي في إلزام البنوك التجارية الجزائرية باتفاقية بازل II، مجلة إدارة الأعمال والدراسات

الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2019، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص 113، 114.